


انعكاسات متطلبات الإفصاح المحاسبي الاختياري على كفاءة سوق الأوراق المالية وعدم تماثل المعلومات

The implications of voluntary accounting disclosure requirements on the efficiency of the stock market and information asymmetry

عبد القادر حوة *

مخبر مكيماد، جامعة زيان عاشور-الجلفة، الجزائر 

a.houa@univ-djelfa.dz

تاريخ النشر: 2022/12/31

تاريخ القبول: 2022/11/14

تاريخ الاستلام: 2022/05/30

Abstract:

The quality accounting information and the degree of mandatory disclosure are considered the main factor of the stock market, but the voluntary disclosure may decrease the confidence factor in dealing with that market. This study aims at exploring the effect of the voluntary discloser, this is done through the explanation of the fact of the in his requirements, and also the effect of voluntary discloser in stock market efficient and his role for information asymmetry solution. The research adopted the historical method to review the previous studies, the deductive method analytical for identified factors Effected by the voluntary disclosure and his theories, and the relation between the voluntary disclose level for the stock market efficient and the information asymmetry. The researcher concluded that it is still two types of disclosures: the mandatory Disclosure and, and the voluntary disclosure level is determined based on data costs, users' needs, and competitors' benefits. In conclusion, the researcher asserts the necessity of developing for voluntary discloser measurement by enterprises to decrease risk, and in order to ensure acceptable returns for owners and stockholders and protect the stakeholders.

Keywords: Accounting discloser, Voluntary disclosure, quality accounting information, stock market efficient, information asymmetry.

مستخلص:

تعتبر جودة المعلومات المحاسبية ودرجة الإفصاح عنها المحرك الأساسي للسوق المالية، وبالتالي فإن الإفصاح الاختياري قد يطرح عامل الثقة في التعامل مع ذلك السوق. تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مفهوم الإفصاح المحاسبي الاختياري وذلك من خلال بيان حقيقته ومتطلباته، والوقوف على أثر دور المعلومات المحاسبية على كفاءة سوق الأوراق المالية، في تخفيض مشكلة عدم تماثل المعلومات. واتبعت المنهج التاريخي والمنهج التحليلي بهدف التعرف على العوامل المؤثرة على الإفصاح الاختياري، ومدى ارتباطه بكفاءة السوق المالية وعدم تماثل المعلومات.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها وجود نوعين من الإفصاح هما الإفصاح الإلزامي والإفصاح الاختياري، ويتحدد هذا الأخير استنادا إلى تكلفة إعداد البيانات، ومدى استخدامها من ذوي العلاقة، ومدى الاستفادة المنافسين منها. كلمات مفتاحية: الإفصاح المحاسبي، الإفصاح الاختياري، جودة المعلومات المالية، كفاءة السوق المالية، عدم تماثل المعلومات.

JEL Classification Codes : M41; D82.

* المؤلف المراسل.

مقدمة

لقد أدى التطور في الأنشطة الاقتصادية إلى نمو متزايد في حجم المؤسسات، وأصبحت ذات علاقات متشابكة، مما زاد من الحاجة إلى الإفصاح المحاسبي لكل الأطراف المتعددة، ومع تعدد تلك الاحتياجات من المعلومات المحاسبية فقد أصبح الإفصاح المحاسبي من أهم المبادئ التي يتبعها المحاسبون عند إعدادهم للتقارير المالية.

وقد لاقى الإفصاح المحاسبي اهتماما كبيرا سواء من جانب الأسواق المالية أو من جانب الهيئات الأكاديمية والمهنية المحاسبية، أو من جانب مستخدمي والتقارير المالية، وذلك للعديد من الأسباب منها اتساع نطاقه باستمرار نتيجة التطورات المتلاحقة في البيئة الاقتصادية، فضلا عن ارتباط الإفصاح بالقوائم والتقارير المالية وما تتضمنه من بيانات ومعلومات وأسس قياس تم إتباعها للوصول إلى معظم عناصر هذه التقارير.

إلا أنه في الفترة الأخيرة كثرت المشاكل والأزمات المالية نتيجة عدم كفاية المعلومات المفصح عنها إجباريا وعدم إتاحة المعلومات إلى كافة الأطراف، وزيادة مشكلة عدم تماثل المعلومات بالإضافة إلى استغلال بعض الأطراف للمعلومات الداخلية للمؤسسات بهدف تحقيق عوائد غير عادية على حساب البعض الآخر، وكذلك زيادة المضاربة على أسعار الأسهم نتج عنها نوع من الإرباك والفضوى لمستوى أداء سوق رأس المال، لذلك نادى كثيرا من الجهات بضرورة التوسع في الإفصاح المحاسبي.

ويعتبر الإفصاح الاختياري هو بداية التوسع في الإفصاح المحاسبي، نتيجة دوره الهام في زيادة كفاءة وفاعلية سوق رأس المال من خلال تخفيض مشكلة عدم تماثل المعلومات، وتخفيض تكلفة رأس المال وزيادة السيولة في سوق رأس المال. الأمر الذي أدى إلى اهتمام الباحثين بموضوع الإفصاح الاختياري في الفترة الأخيرة. الإشكالية:

يعتبر موضوع الإفصاح المحاسبي الاختياري لمختلف المؤسسات موضوعا غير محدد المعالم، ومن هنا يأتي تباين المؤسسات فيما يتعلق بالمعلومات التي يجب أن يتضمنها من حيث طرق العرض أو التقرير، وهذا ما يتطلب ضرورة وجود تشريعات محاسبية تمكن من بيان أهمية المعلومات الإضافية التي يحتويها الإفصاح الاختياري وحدودها.

كما توجد العديد من المفاهيم المرتبطة بالإفصاح المحاسبي، والمناهج العلمية المتبعة لتضمينه في التقارير المالية للمؤسسات بغية تزويد متخذي القرارات بالمعلومات اللازمة عن المؤسسة، وكذلك كم ونوعية هذه المعلومات، وقد وجد الباحث أنه في الآونة الأخيرة تصاعدت المطالبات بضرورة الإفصاح عن معلومات مالية وأخرى غير مالية، سواء من أصحاب المؤسسة أو غيرهم من أصحاب المصالح، بهدف زيادة كفاءة الأسواق المالية وحل مشكلة عدم تماثل المعلومات، وهذا ما يتم ضمن إطار الإفصاح المحاسبي الاختياري.

ومن هنا جاءت مشكلة الدراسة لتجيب عن الإشكالية التالية: ما هو دور الإفصاح الاختياري في الرفع من كفاءة السوق المالية وتخفيض عدم تماثل المعلومات؟

الأسئلة الفرعية:

من خلال الإشكالية السابقة، يمكن طرح السؤالين الفرعيين التاليين:

- ما هي الأهداف المتوخاة من الإفصاح الاختياري؟
- ما هي الاعتبارات الخاصة بالإفصاح الاختياري وماهي مقارباته النظرية؟
- ما هي انعكاسات الإفصاح الاختياري على السوق المالية وعدم تماثل المعلومات؟

الفرضيات:

بناء على ما تقدم، ولتحقيق أهداف الدراسة، فقد تم صياغة الفرضيتين التاليين:

- يشمل الإفصاح الاختياري معلومات إضافية لم تنص عليها التشريعات، كالمعلومات عن المسؤولية الاجتماعية عدة مجالات منها الموارد البشرية ومجال حماية البيئة وحوكمة الشركات وغيرها، من شأنها أن ترفع من جودة المعلومات المحاسبية؛

- يتمثل الإفصاح الاختياري في العملية التي يتم من خلالها توصيل الأحداث الاقتصادية المالية وغير المالية إلى أصحاب المصالح وأثارها على اتخاذ القرار، وهناك العديد من العوامل المؤثرة فيها منها ما يتعلق بالمؤسسة ومنها ما يتعلق بالسوق المالية.

أهمية الدراسة:

لقد اتجهت دول العالم المختلفة منذ فترة إلى الاهتمام بالإفصاح الاختياري وإلزام المؤسسات بها لدورها في الرفع من جودة المعلومات المحاسبية، وتحقيق مصالح كافة الأطراف المهتمة بالمؤسسة من ناحية أخرى، وقد قطعت المنظمات المهنية والتشريعات المحلية شوطا كبيرا في مجال الإلزام والإفصاح، ومن هنا فإن هذه الدراسة تستمد أهميتها من:

أ- أهمية تطوير الوظيفة المحاسبية من خلال توسيع نطاق الإفصاح المحاسبي وتطوير مخرجاته؛

ب- بيان أهمية الإفصاح الاختياري بالنسبة للمؤسسة أو بالنسبة للمساهمين ولأصحاب المصالح، ومدى

انعكاساته على كفاءة الأسواق المالية وكيفية تحسينه؛

ج- بيان مداخل تأثير الإفصاح الاختياري على الأسواق المالية؛

د- التعرف على مختلف المحددات والهوامل المؤثرة في الإفصاح الاختياري.

أهداف الدراسة:

إن هذه الدراسة تهدف إلى توضيح مدى إمكانية إجراء مقارنات بين المؤسسات من خلال المعلومات الإضافية التي تم الحصول عليها، أو المقارنة على مستوى نفسها على مدى عدة دورات، وإعداد معلومات محاسبية ذات جودة، وتوضيح الاتجاهات الفكرية المحاسبية التي تشمل كافة الجوانب العلمية والإجرائية اللازمة للحصول على مثل هذه المعلومات، وبيان مجموعة التقارير المالية والمحاسبية التي يمكن استخدامها لعرض المعلومات التي تفصح عنها.

كما تهدف هذه الدراسة كذلك إلى التعرف على مدى تأثير المعلومات الإضافية على سوق الأوراق المالية أداء وحركية من خلال التعامل فيها بيعا وشراء، وسواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى التعرف على مختلف العوامل المؤثرة على الإفصاح الاختياري.

منهج البحث:

اعتمد الباحث على المنهجين الاستقرائي والاستنباطي، حيث قام باستخدام المنهج الاستنباطي في إعداد الإطار النظري للدراسة وصياغة مشكلة وفروض البحث، وتم ذلك من خلال مراجعة ما أمكن التوصل إليه من المراجع والدوريات العلمية المتخصصة في مجال المحاسبة المالية والإدارة المالية والتمويل.

أنموذج الدراسة:

استخدم الباحث المنهج الوصفي الذي يهدف إلى دراسة ووصف الظواهر حيث ينطلق من عملية جمع المعلومات بالوسائل المتاحة من مختلف المصادر وتنظيمها لتحليلها للوقوف عن مسبباتها الحقيقية واستخلاص النتائج لتقديم الحلول المناسبة لها.

الدراسات السابقة:

أ- دراسة محمد أحمد محمد عبد الرحمن بعنوان "أثر الإفصاح الاختياري عن الاستحقاقات الاختيارية علي جودة المعلومات المحاسبية"، وهي عبارة عن مذكرة مقدمة استكمالاً للحصول على شهادة الماجستير في المحاسبة جامعة بنها، كلية التجارة، المحاسبة 1440هـ-2019م.

ولقد أظهر الجانب النظري من هذه الدراسة إلى وجود اتجاه عام نحو الموافقة التامة على عبارات الإطار المفاهيمي للإفصاح الاختياري عن الاستحقاقات الاختيارية.

كما أوصى الباحث بضرورة إدراج مفهوم الاستحقاقات الاختيارية والهدف من وراء استخدامها ومفهوم الإفصاح الاختياري عن الاستحقاقات الاختيارية والهدف منه ضمن قائمة تعريف المصطلحات المرفقة بمعايير المحاسبة لتوضيح المعنى المقصود وتحقيق الاستخدام الأفضل لتلك الاستحقاقات والإفصاح عنها بطريقة سليمة.

ب- دراسة رشا حمادة (2014): هدفت الدراسة إلى دراسة أثر مكونات الإفصاح الاختياري على جودة التقارير المالية، وتوصلت الدراسة إلى أن لمكونات الإفصاح الاختياري أثر كبير على جودة التقارير المالية؛ بينما يكون هذا الأثر متوسطاً في حالة الإفصاح عن المكونات الأخرى والمتمثلة في المعلومات العامة للمؤسسة، المسؤولية الاجتماعية والبيئية، تكاليف البحوث والتطوير في المؤسسة، والمعلومات عن العاملين في المؤسسة.

ج- دراسة حسين دحدوح ورشا حمادة: هدف البحث إلى صياغة نموذج متكامل لمعلومات الإفصاح الاختياري في بيئة الأعمال السورية، ومن ثم اختبار مدى تطبيق النموذج المقترح في التقارير المالية للمؤسسات الـ (22) المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية لعام (2012). وقد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها: صلاحية النموذج الذي وضعه الباحثان لقياس مستوى الإفصاح الاختياري، كما أن الشركات المساهمة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية لم تفصح عن المعلومات الواردة بالنموذج بالشكل المقبول، بل كانت نسبة الإفصاح منخفضة جداً، إذ بلغت أعلى نسبة إفصاح حوالي 10%.

د- دراسة ياسر محمد عطية: وهي عبارة عن مذكرة مقدمة استكمالاً للحصول على شهادة الماجستير في المحاسبة بعنوان: "محددات مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة المصرية"، جامعة الزقازيق، كلية التجارة، قسم المحاسبة، 1433هـ-2013م.

وقد هدفت الدراسة إلى وضع إطار للإفصاح الاختياري كأحد الاتجاهات الحديثة للإفصاح المحاسبي وتقييم مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة المصرية على مستوى القطاعات وعلى مستوى فئات المؤشر، كما سعت إلى تكوين مؤشر للإفصاح الاختياري يستخدم لقياس مستوى الإفصاح الاختياري للمؤسسات المساهمة المصرية المسجلة في البورصة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الإفصاح الاختياري يعتبر بداية التوسع في الإفصاح المحاسبي، نتيجة دوره الهام في زيادة كفاءة وفعالية سوق رأس المال من خلال تخفيض مشكلة عدم تماثل المعلومات، وتخفيض تكلفة رأس المال وزيادة السيولة في سوق رأس المال، الأمر الذي أدى إلى اهتمام الباحثين بموضوع الإفصاح الاختياري في الفترة الأخير.

من الدراسات السابقة يستخلص الباحث ما يلي:

- الإفصاح الاختياري يعد إفصاحاً تحت التنفيذ ويتوقف على النتائج التي تحققها الإدارة مرضية أم غير مرضية؛

- استمرار تحكم الإدارة في الإفصاح الاختياري سيؤدي للأضرار بكفاءة السوق المالي؛

أما يميز هذه الدراسة هي أنها بحثت عن مدى إسهامات المعلومات الإضافية المنشورة التي تقوم المؤسسات بنشرها طواعية دون إلزام قانوني في الرفع من كفاءة سوق الأوراق المالية من ناحية، ومن ناحية حل مشكل عدم تماثل المعلومات.

1- مفهوم الإفصاح الاختياري ومبرراته

2-1 تعريف الإفصاح المحاسبي الاختياري وأهدافه

2-1-1 تعريف الإفصاح المحاسبي وأنواعه

أ- تعريف الإفصاح المحاسبي: يستخدم لفظ الإفصاح في مجال المحاسبة لكي يصف بصفة عامة تقديم المعلومات الضرورية عن المؤسسة، والتي يتوقع أن تؤثر على قرارات المستخدم الواعي للتقارير المالية، وتؤدي إلى انتظام العمل في الأسواق المالية بالشكل الأمثل. وفي الواقع، فإن لفظ الإفصاح يشير إلى المعلومات المالية في التقارير المالية بكاملها وليس محددًا فقط بالقوائم المالية، إذ يختص الإفصاح بالمعلومات المقدمة سواء في القوائم المالية ذاتها أو الأساليب المكملة الأخرى لتقديم المعلومات المالية مثل الملاحظات الهامشية والمعلومات عن الأحداث التالية لتاريخ إعداد القوائم المالية، والقوائم الإضافية والكشوف الملحقمة وتقرير المدقق وتحليلات إدارة الأنشطة والتنبؤات المالية (لظفي 2007، 489-490).

يقصد بالإفصاح المحاسبي "توصيل نتائج القياس المحاسبي التي يتم التوصل إليها إلى من يهمهم أمر المؤسسة، وذلك باستخدام الأدوات المحاسبية المتمثلة في القوائم والتقارير المالية والمحاسبية الملانمة"، والأدوات المحاسبية تصبح ملانمة عندما يأخذ المحاسبون في الاعتبار عند إعدادهم القوائم والتقارير المالية والمحاسبية طبيعة نشاط المؤسسة والمتطلبات القانونية للإفصاح المحاسبي (كريم 2002، 103-104).

كما يمكن تعريفه بأنه: "إدماج المعلومات في القوائم المالية والملاحظات للأعمال التجارية. فإذا تطلبت المعايير المحاسبية الإفصاح، فإنه يجب تسجيل المعاملات في الحسابات الخاصة بها، أو يتم إدراجها في شروحات مكتوبة في الملاحظات على القوائم المالية" (MOONEY 2008, 181).

ومن جهة أخرى تم تعريف الإفصاح المحاسبي على أنه: "إظهار كافة المعلومات التي تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالمؤسسة، وهذا يعني أن تظهر المعلومات في القوائم أو التقارير المحاسبية بلغة مفهومة للقارئ دون أي لبس أو تضليل" (وآخرون 2007، 179).

من جانبها عرفت الجمعية الأمريكية للمحاسبين AAA الإفصاح بأنه: "احتواء القوائم المالية على المعلومات الضرورية والمناسبة لإعطاء مستخدم القوائم المالية معلومات غير مضللة وأيضاً صورة واضحة عن أوضاع المؤسسة" (الجبوري 2012، 269).

ب- أنواع الإفصاح المحاسبي: يمكن تقسيم الإفصاح من حيث إرادة الأطراف في الالتزام به أو تركه إلى إفصاح طوعي وآخر إلزامي، ووفقاً لهذا التمييز هناك مدرستان بالنسبة للإفصاح المحاسبي، المدرسة الأولى تنادي بالإفصاح المحاسبي المقنن، أما المدرسة الثانية فتنادي بالإفصاح المحاسبي الاختياري أو الطوعي أو الإضافي.

- الإفصاح الإجمالي (القانوني أو المقنن): يقصد بالإفصاح الإجمالي أو المقنن أن توجد هيئة أو منظمة معينة تصدر المعايير أو الأسس التي تحكم إعداد القوائم والتقارير المحاسبية، وكذلك تحديد نوع وكمية البيانات التي تحتويها هذه القوائم والتقارير وهذا لتمكين مستخدميها من اتخاذ القرارات الاقتصادية والمالية الرشيدة (الدراوي 2006، 136).

أ- الإفصاح الاختياري (الإضافي): يمكن تعريف الإفصاح الاختياري بأنه: "الإفصاحات الإضافية التي تقدمها الإدارة من المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية والتي تزيد عن المتطلبات الإلزامية، وتكون ملائمة لمستخدمي التقارير السنوية" (الدين 2012، 166).

كما يمكن تعريف الإفصاح الاختياري بأنه: "الإفصاحات التي تتعدى المتطلبات المحددة قانوناً، والتي تبرز الاختيارات الحرة من قبل مسيري المؤسسة بغية تزويد مختلف مستخدمي القوائم المالية والتقارير السنوية بالمعلومات المحاسبية وغير المحاسبية (2006، 02) (FAKHFAKH).

ويتم الإفصاح الاختياري بمبادرة من المؤسسة لتقديم معلومات إضافية لمقابلة احتياجات بعض الأطراف المستخدمة للتقرير المالي ويمثل حرص الإدارة في تقديم معلومات مالية وغير مالية لها علاقة بأصحاب القرار (Murya Habbash and al 2016, 215). أي أنه يتم وفقاً لسلوك الإدارة التي ترى ضرورة حجب بعض المعلومات المتعلقة بنشاط المؤسسة بما يكفل حمايتها في المستقبل، غير أن هذا التصرف تشوبه الشكوك حول رغبة المدراء في حفظ هذه المعلومات لتحقيق مصالح ذاتية، وأيضاً قصر النظر بشأن المعاملات في أسهم المؤسسة بالبورصة (العليقات 2010، 77).

2-1-2 أهداف ومكونات الإفصاح الاختياري:

1-1 أهداف الإفصاح الاختياري: يهدف الإفصاح الاختياري إلى التحقيق الفعال لأهداف الإفصاح التي طرحتها التوصية رقم 105 الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB، N° 105، 1996) والتي أصبحت بعد ذلك متطلبات بموجب معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IAS/IFRS)، وتنص هذه التوصية على الأهداف التالية:

- وصف المفردات التي لم يتم الاعتراف بها في القوائم المالية واقتراح مقاييس هامة وصالحة لهذه المفردات بخلاف المقاييس المنشورة في القوائم المالية،

- توفير معلومات لمساعدة المستثمرين والدائنين لتقدير المخاطر حول أي احتمالات حول ما تم الاعتراف به وما لم يتم الاعتراف من عناصر في القوائم المالية؛

- توفير معلومات هامة في التقارير المرحلية وأي أمور محاسبية هامة أخرى تتطلب دراسات معمقة (ح. حمادة 2015، 20).

وقد أشار Mitton إلى أن العناصر السابقة لا تغطي مجالات أهداف الإفصاح كلها، واقترح أهدافا أخرى تتمثل فيما يلي:

- توفير المعلومات التي تساعد مستخدمي القوائم المالية على مقارنة الأرقام الواردة فيها مع مثيلاتها لمؤسسات أخرى، وكذلك المقارنة بين القوائم المالية لنفس المؤسسة خلال السنوات المختلفة؛
- توفير المعلومات التاريخية والتنبؤية عن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، وتوقيت هذه التدفقات؛
- مساعدة المستثمرين الحاليين والمحتملين في تقييم العائد على الاستثمار والتنبؤات المرتبطة به (الصفدي 2014-2015، 14).

1-2 مكونات الإفصاح الاختياري: يمكن تصنيف مكونات الإفصاح الاختياري ضمن تسع مجموعات رئيسية: كل مجموعة تحوي على مجموعة من المكونات الفرعية على النحو التالي:

- المعلومات العامة للمؤسسة: معلومات تاريخية عن المؤسسة، الهيكل التنظيمي للمؤسسة، تأثير الوضع السياسي على نتائج أعمال المؤسسة، تأثير الوضع الاقتصادي على نتائج أعمال المؤسسة، ... الخ؛
- نشاط المؤسسة ووضعها المستقبلي: بيان بالاستراتيجية والأهداف العامة، بيان بالاستراتيجية والأهداف التسويقية، بيان بالاستراتيجية والأهداف الاجتماعية، ... الخ؛
- معلومات الأسهم وحملة الأسهم: القيمة السوقية للسهم في نهاية السنة، اتجاهات القيمة السوقية للسهم، القيمة السوقية للمؤسسة في نهاية السنة، عدد المساهمين الكلي، ... الخ؛
- المعلومات عن الإدارة: أعمار المدراء، الشهادات العلمية للمدراء، الخبرات العملية للمدراء، تقسيم المدراء إلى تنفيذيين وغير تنفيذيين، الوظائف التي يشغلونها، ... الخ؛
- المسؤولية الاجتماعية والبيئية: سلامة المنتجات وعدم تأثيرها في البيئة، برنامج حماية البيئة، برنامج حماية البيئة كمية، الإعانات المقدمة للغير، الهبات، التبرعات الخيرية، ... الخ؛
- نتائج ونسب التحليلات المالية وغير المالية: سياسية توزيع الأرباح (ذكر نسبة الربح الموزع للعام الحالي)، تصنيف المبيعات جغرافيا وفقا للعملاء، معلومات مالية تاريخية، ... الخ؛
- تكاليف البحث والتطوير في المؤسسة: سياسة الأبحاث والتطوير، مواقع أنشطة البحث والتطوير، عدد العاملين في البحث والتطوير، الميزانية المخصصة للبحث والتطوير، مشاريع البحث والتطوير، ... الخ؛
- معلومات عن العاملين في المؤسسة: معلومات عن العاملين وتصنيفهم وفقا لجنس ومستوى التعليم، توزيع العاملين داخل إدارات المؤسسة، عدد العاملين للعامين الماضيين أو لسنوات أكثر، ... الخ؛

- معلومات عن الحوكمة: وجود لجنة حوكمة في المؤسسة، تفاصيل أسماء ومؤهلات أعضاء لجنة الحوكمة، عدد اجتماعات لجنة الحوكمة، ... الخ (ر. حمادة 2014، 682).

2-2 مبررات الإفصاح الاختياري والنظريات المفسرة له والاعتبارات الخاصة به

2-2-1 مبررات الإفصاح الاختياري:

في البداية تجدر الإشارة إلى الإفصاح أول ما ظهر كان اختياريًا، أي عدم وجود عنصر الإلزام من طرف السلطات، لكن مع التطورات الحاصلة في البيئة المحاسبية والمالية والمتسمة بالتغير والاستمرارية، بالإضافة إلى المشاكل التي تحدث عند إعداد القوائم المالية، أدى بالسلطات القانونية في كل بلد إلى ضرورة تنظيم الإفصاح المحاسبي، وتحديد المعلومات الواجب الإفصاح عنها كما وكيفًا، وهذا ما يبرز ظهور الإفصاح الإلزامي، والذي يرى مؤيدوه إلى أنه يستند إلى أن قواعد القيد بالبورصة تستدعي إعداد هذه الإفصاحات الإضافية، ومن ثم فإن هناك ضرورة إلزام إدارة المنظمات بإعدادها.

لكن مع مرور الزمن، ظهرت أصوات مهنية تنادي بضرورة التوسع في الإفصاح ليشمل معلومات إضافية غير تلك المنصوص عليها في التشريعات والقوانين، يرى مؤيدوه هذا الإفصاح إلى ضرورة إعطاء الحرية لإدارة المؤسسة في الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية التي ترتبط بالمخاطر والتهديدات التي يتوقع أن تؤثر على أنشطة المؤسسة، وذلك إذا ما توافق هذا الإفصاح مع متطلبات الاعتراف المحاسبي والتي تتمثل فيما يلي:

- أ- وجود عنصر يخضع للإفصاح وتحديد مفهوم واضح لهذا العنصر.
- ب- أن يكون العنصر قابلاً للقياس النقدي الموضوعي مع إمكانية التحقق من قيمته.
- ج- أن يكون الإفصاح مؤثراً في قرارات الآخرين.
- د- إمكانية الاعتماد على قيمة العنصر.

2-2-2 المقاربات النظرية للإفصاح المحاسبي:

هناك العديد من النظريات المفسرة لسلوك الإدارة بالنسبة للتوسع في الإفصاح، ليشمل إفصاحات إضافية غير المنصوص عليها في المعايير المحلية أو الدولية، والصادرة من قبل الهيئات العلمية والقانونية المنظمة للمهنة. وتمثل هذه النظريات فيما يلي:

أ- فرضيات السوق الكفاء: يعتبر "سامويلسون Samuelson" أول من قام بمحاولة لتعريف السوق الكفاء وعلاقته بعشوائية الأسعار، إلا أن مفهوم الكفاءة الذي توصل إليه اتصف بالتشدد وعدم الواقعية، لذلك قدم العديد من الباحثين تعريفات أقل تشدداً لمفهوم الكفاءة، ثم عرض "بيافر Beaver" تعريفاً اتصف بالبساطة والوضوح استطاع أن يتغلب به على ما أحاط بالتعريفات الأخرى من غموض، حيث يرى "بيافر Beaver" أن سوق الأوراق المالية تكون كفؤاً بالنسبة لنظام معين من المعلومات إذا كانت أسعار الأوراق

المالية تعمل كما لو كان كل فرد يعرف هذا النظام للمعلومات معرفة كاملة" (الحناوي 2003، 164-165). ولكي تكون سوق الأوراق المالية كفوًا لابد من توفر شرطين على الأقل هما:

- أن تعكس الأسعار السائدة في السوق وبشكل تام جميع المعلومات المتاحة للمتعاملين فيه المنشورة وغير المنشورة؛

- أن تعكس تلك المعلومات بطريقة غير متحيزة (موسى 2005، 33-34).

ب- نظرية الوكالة: نظرا لأن مكافآت المديرين وما سيحصلون عليه من حوافز ترتبط بما تحققه المؤسسة الاقتصادية من نتائج، فإن مديري المؤسسات الاقتصادية يكون لديهم دافع ذاتي للإفصاح عن الأخبار، سواء كانت أخبارا جيدة أو سيئة. فالإفصاح عن الأخبار السارة سوف يجذب المستثمرين للاستثمار في المؤسسة، وبالتالي يكون هناك حافز قوي لدى المؤسسات الناجحة ذات الأخبار الجيدة للإفصاح عن تلك الأخبار حتى يتم تمييزها عن المؤسسات غير الناجحة. أما بالنسبة للمؤسسات التي لديها أخبار سيئة فإن عدم الإفصاح عن مثل هذه الأخبار قد يؤدي إلى مقاضاة المدراء، أو انخفاض القيمة الحالية لهم في سوق العمل الإداري، وبالتالي يكون هناك حافز لدى هؤلاء المديرين للإفصاح عن هذه المعلومات السيئة.

ج- نظرية أصحاب المصالح في الإفصاح: تختلف وجهات النظر حول مفهوم الإفصاح عن المعلومات الواجب تقديمها في القوائم المالية المنشورة وذلك بسبب اختلاف وجهات نظر الأطراف المستفيدة من عملية الإفصاح المطلوب وتعارض مصالحها، الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة التوفيق بين رغبات واحتياجات كل طرف من هذه الأطراف حول الحد الأدنى من الإفصاح المطلوب الذي يلي ويحقق المصالح الرئيسية لتلك الأطراف (العامري 1431هـ-2010م، 478). كما أن الإطار الإلزامي يفرض حدا أدنى من متطلبات الإفصاح، فإن أصحاب المصلحة كثيرا ما يسعون إلى الحصول على معلومات أكثر من المعلومات التي يتطلبها إطار الإفصاح الإلزامي، وتشمل المعلومات الطوعية التوقعات والتقديرات وهي في كثير من الأحيان أهم من الإفصاح الإلزامي عن معلومات تاريخية.

غير أن المعلومات التي تتوفر حول التوقعات والتقديرات تؤدي في كثير من الأحيان إلى التضليل، ففي الولايات المتحدة الأمريكية، يوفر المشرعون إطارا آمنا للتصريحات والبيانات حول المستقبل وذلك لتشجيع المؤسسات على توفير تلك المعلومات حول نشاطها دون خوف من التشريع، حيث يجب أن توضح المؤسسة مثلا أن هذه البيانات تخص المستقبل كما يجب أن تحدد بعض العناصر الهامة التي من شأنها تغيير النتائج الفعلية بالنسبة للنتائج المتوقعة في البيان، وقد يكون لبعض الأفراد أو الكيانات مثل المحللين الماليين أو المؤسسات الاستثمارية أو حاملي الأسهم الرئيسيين علاقة بإدارة المؤسسة وبسبب هذه العلاقة كثيرا ما يتمكنون من الحصول على معلومات غير متاحة للعامية. وكثيرا ما يكون الاجتماع مع تلك الأطراف اجتماعا خاصا قد يبدو فيه تمييزا عن العلاقة مع أصحاب المصالح الآخرين. ومن الضروري أن تدرس جميع نظم الإفصاح هذه المشكلة

الخاصة "بالإفصاح الانتقائي"، إلا أن كثيرا ما يتطلب الأمر أن تقوم الشركات بالإفصاح لجهات حكومية متعددة عن بعض المعلومات (القضاة 2004، 54-55).

د- النظرية المحاسبية الإيجابية: ووفقا للنظرية الإيجابية تتمثل دوافع الإدارة للإفصاح الاختياري في عمليات العقود، سواء أكانت العقود بين المؤسسة والدائنين (شروط المديونية)، أو العقود بين الإدارة والمساهمين (عقود الحوافز)، ويتم استخدام المعلومات المحاسبية بصورة صريحة أو ضمنية في صياغة هذه العقود ورقابة الالتزام بها (الصاوي 2010، 12).

ه- نظرية التكاليف السياسية: يرى أنصار هذه النظرية أن الشركات الخاضعة لتكاليف سياسية عالية، وذلك تبعا لمعيار حجم المؤسسة، تقوم على الأرجح بالإفصاح عن معلومات أبعد مما يفرضه عليها التنظيم لتخفيض تلك التكاليف.

و- النظرية الشرعية: تؤكد هذه النظرية أن الشركات تبحث باستمرار للتأكيد على أنها تعمل ضمن حدود وأخلاقيات مجتمعاتها، وهو ما يجعل من الصعب عملها أن تثبت شرعيتها عبر الإفصاح عن أصولها التقليدية، فهي تحتاج إلى الإفصاح عن معلومات أبعد لإثبات تمسكها بقيم المجتمع الذي تعمل ضمنه.

ز- نظرية الإشارة: ترى هذه النظرية أن المدراء قد يملكون حافزا للإفصاح عن معلومات خاصة اختياريًا نظرا لأنهم يتوقعون أن تقدم تلك المعلومات إشارة جيدة عن أداء المؤسسة للأسواق، وبالتالي يخفضون احتمال عدم تماثل المعلومات.

ح- نظرية تكاليف الملكية: يرى أنصار هذه النظرية أن توصيل معلومات خاصة للمنافسين قد لا يؤدي بالضرورة إلى تخفيض الأرباح المستقبلية للمؤسسة، إذ أن عواقب الإفصاح تتوقف على العديد من العوامل مثل طبيعة السوق التنافسية، نوعية المعلومات الخاصة، وخطر دخول شركات أخرى إلى السوق (زبود 2011، 33-34).

وحسب معيار التدقيق الأمريكي رقم 301 فإن المعلومات المالية المستقبلية إما أن تكون تصورات مالية أو تنبؤات مالية في ضوء أفضل المعلومات المتاحة واعتقاد الإدارة، وهذا يعني أن أساس هذه التنبؤات هو افتراضات الإدارة التي تعكس الظروف المتوقع وجودها أو المتوقع اتخاذها، كما تقع مسؤولية هذه التوقعات على الإدارة وعليه ينبغي أن يكون لديها الأساس الموضوعي المعقول لوضع هذا التوقع أو التصور المالي (صائب 2018، 254).

2-2-3-2 الاعتبارات الخاصة بالإفصاح الاختياري

لقد أوصت لجنة معايير المحاسبة المالية FASB في سنة 2001 بمراعاة الاعتبارات الستة التالية بشأن

الإفصاح المحاسبي الاختياري:

- أ- الإفصاح الاختياري عن بيانات تتعلق بالعمل، متمثلة في المعلومات التشغيلية المهمة، والإفصاح عن مقاييس الإداء المعتمدة من قبل إدارة المؤسسة؛
- ب- تحليل الإدارة للبيانات حول ظروف العمل، أي الإفصاح عن تحليل الإدارة لأسباب التغير في البيانات التشغيلية والبيانات التي تتعلق بقياس الأداء، إضافة إلى الإفصاح عن اتجاهات التغير إيجابا وسلبا؛
- ج- الإفصاح عن المعلومات المستقبلية، أي الإفصاح عن التوقعات المستقبلية حول الفرص أو المخاطر الناجمة عن الاتجاهات الإيجابية أو السلبية لمؤشرات الأداء، إضافة إلى خطط الإدارة المتعلقة بعوامل نجاح المؤسسة، والمقارنة بين مؤشرات الأداء الحالية ومؤشرات الأداء المستقبلية؛
- د- الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالإدارة والمديرين ومخصصاتهم المالية، والمساهمين الرئيسيين والعلاقات مع الأطراف الخارجية؛
- هـ- الإفصاح عن الأهداف والاستراتيجيات العامة، إضافة إلى تأثير المؤسسات ضمن نفس الصناعة أو القطاع على المؤسسة؛
- و- الإفصاح الاختياري عن معلومات تتعلق بالأصول غير الملموسة التي لم يتم الإفصاح عنها ضمن القوائم المالية (الشلاحي 2012).
- ومن أمثلة التقارير التي يمكن للمؤسسة أن تفسح فيها اختياريًا عن المعلومات التي تشبع الاحتياجات المختلفة لأصحاب المصالح ما يلي:
- الجزء السردى المشتمل على الإفصاح الاختياري في التقرير المالي السنوي؛
 - الجزء السردى من التقارير المرحلية؛
 - البيانات الصحفية Presse Releases والمؤتمرات؛
 - التواصل المباشر مع المحللين الماليين؛
 - موقع المؤسسة على الانترنت (شروع 2013، 24).
- وقد تناولت الدراسات دوافع الإفصاح الاختياري، والدوافع التي تؤثر على سلوك وقرارات مديري المؤسسات الاقتصادية تجاهه، وتتمثل في: خفض تكاليف المعاملات في تداول الأوراق المالية للمؤسسة، وزيادة الاهتمام في المؤسسة من قبل المحللين الماليين والمستثمرين، وزيادة حصة السيولة، وانخفاض تكلفة رأس المال (Meek 2011، 120).

2- انعكاسات الإفصاح الاختياري على السوق المالية وتخفيض مشكلة عدم تماثل المعلومات

ومحدداته

3-1 انعكاسات الإفصاح الاختياري على السوق المالية وتخفيض مشكلة عدم تماثل المعلومات

Information asymmetry

لقد أظهرت العديد من الدراسات المديرين يملكون معلومات أفضل من الأطراف الخارجية حول الأداء الحالي والمستقبلي للمؤسسة، ولديهم القدرة على الإفصاح عن هذه المعلومات، ويمكن إرجاع منافع هذا الإفصاح إلى تعزيز تخفيض تكاليف المعاملات في تداول الأوراق المالية للمؤسسة وتخفيض تكاليف رأس المال (Meek 2011, 120).

تعتبر مشكلة عدم تماثل المعلومات عن موقف يكون فيه لأحد الأطراف المتعاملين في النواحي المالية معلومات أكثر من الآخرين، مما ينجم عنه عدم قدرة هؤلاء الأطراف بتقييم المخاطر بشكل سليم، وبالتالي اتخاذ قرارات غير صائبة، فمن المفترض أن يكون للمؤسسة كل المعلومات عن العميل عند إتمام عقد القرض، لكن في الواقع هذا غير صحيح، فعند منح قرض عقاري مثلا فالمصرف لا يعلم مسبقا إن كان الشخص طالب القرض لديه فعلا النية لتسديد الأقساط كما لا يعلم هل له علاقة سابقة مع المصارف أم لا كما أن هناك العديد من المعلومات الهامة التي يجهلها المصرف مثل هل له مشكل في العمل يمكن أن يؤدي به للإقالة أو الاستقالة (ROUSSEAU 2001, 95).

ويمكن إجمال انعكاسات الإفصاح الاختياري على السوق المالية وتخفيض مشكلة عدم تماثل المعلومات في العناصر التالية:

أ- يعطي الإفصاح الاختياري الشرعية والقبول لأنشطة الإدارة أمام كل أصحاب المصالح والعامّة، كما يعمل على الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات بين المستثمرين والإدارة، مما يؤدي إلى زيادة السيولة في سوق المال وزيادة الطلب على الأوراق المالية للمؤسسة، مما يخفض من تكاليف العمليات وبالتالي يخفض تكلفة رأس المال؛

ب- يحسن الإفصاح الاختياري من سمعة المؤسسة ويزيد من ثقة المجتمع واحترامه لها مما يؤدي بدوره إلى زيادة الإقبال على منتجاتها وبالتالي زيادة مبيعاتها، مما يؤثر ايجابيا على مركزها المالي ونصيبتها السوقي؛

ج- يحسن الإفصاح الاختياري من ثقة العاملين بالمؤسسة وفي أداء الإدارة؛

د- يدعم الإفصاح الاختياري بقاء واستمرار المؤسسة في مجال الأعمال وزيادة قيمتها في الأجل الطويل (شروع 2013، 24)؛

هـ- يعمل على الحد من محاولات الإفادة غير المشروعة من المعلومات الداخلية والقضاء على مختلف صور التعامل في هذه المعلومات الذي يعتمد على عدم كفاءة التنظيم المحاسبي، ومن ثم على سوء توزيع

الثروات بين قطاعات المجتمع. وهذا بدوره يؤثر إيجاباً في تقدير المخاطر التي تتعرض لها أسهم المؤسسة من خلال تقديم معلومات تحليلية أكثر، مما يمكن الأطراف المستفيدة من تحديد درجة المخاطر المحيطة بالاستثمار في هذه المؤسسة (الشيرازي 1990، 344):

و- يعد الإفصاح الاختياري الحل العملي والمنطقي لمشكلة عدم القدرة على تحديد احتياجات مستخدمي التقارير المالية من المعلومات؛

ز- تخفيض تكلفة رأس المال الذي ترغب المؤسسة في الحصول عليه من خلال توفير معلومات كافية ودقيقة لاتخاذ القرارات الاستثمارية، ومن ثم الإقلال من درجة عدم التماثل في المعلومات بين الإدارة والمستثمرين؛

ح- يشكل الإفصاح الاختياري أهمية كبيرة للسوق المالي لأن من خلاله يمكن تقديم عمل المؤسسة ومساعدة القائمين عليها من خلال الإفصاح عن العمليات والنشاطات كلها؛ مما يخلق أفكاراً لدى الأفراد والجهات المتعاملة معها عن وصفها، كما يؤدي إلى تقليل الغموض لدى الأطراف الخارجية عن مستقبل المؤسسة وأدائها؛

ط- تخفيض عدم تماثل المعلومات بين المتعاملين جميعاً في سوق الأوراق المالية، مما يؤدي إلى تنشيط السوق وتأديته لدوره بفاعلية، لما لذلك من دور مهم في الوصول إلى أسعار التوازن لأوجه الاستثمار المختلفة (ح. حمادة 2015، 19).

ي- يؤدي الإفصاح الاختياري دوراً هاماً في تحسين حوكمة الشركات من خلال نوعية العلاقة بين إدارة المؤسسة ومجلس إدارتها وأصحاب المصالح الأخرى، وكذلك في تنشيط عمل سوق الأوراق المالية ورفع درجة الثقة في أداء الإدارة العليا والتنبؤ بالمخاطر من أجل تعظيم الأرباح؛

ك- انخفاض تكلفة التباين في المعلومات التي لدى مديري المؤسسات من جهة والمستثمرين المساهمين من جهة أخرى، إذ أن هذه التكلفة التي يدفعها المستثمرون الماليون هي أحد العناصر المكونة لتكلفة رأس المال للمؤسسات (صائب 2018، 256)؛

3-2 العوامل المؤثرة على الإفصاح الاختياري:

تعكس ممارسات تقرير الإفصاح مدى تجاوب المديرين مع حوافز إعطاء المعلومات لمستخدمي القوائم المالية ومع متطلبات تعليمات الإفصاح وتعني قواعد الإفصاح في العديد من أجزاء العالم القليل وتنفيذ نشرها غائبة بشكل كبير، فإذا لم تنفذ قواعد الإفصاح فإن الإفصاح المطلوب (من الناحية العملية) يكون اختياريًا طالما أن تطبيق قواعد الإفصاح تكون أكثر تكلفة من عدم تطبيقها، لذلك فإن التركيز على الإفصاح (اللازم) دون النظر إلى أشكال الإفصاح الموجودة فعلاً يعتبر مضللاً" (Meek 2011, 122).

يتأثر مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية السنوية بعوامل داخلية، وأخرى خارجية، وباحتياجات مستخدمي البيانات المحاسبية. كما يتأثر مستوى الإفصاح الاختياري أيضا بالمنافع المتوقعة منه والأخطار المرتبطة به. وتحدد تكلفة إعداد البيانات، ومدى استفادة ذوي العلاقة من جهة والمنافسين من جهة أخرى مستوى الإفصاح الاختياري. ويمكن إجمال العوامل المحددة للإفصاح المحاسبي في العناصر التالية:

1-2-3 عدد المساهمين ودرجة الإفصاح: وجود علاقة طردية بين عدد المساهمين ودرجة الإفصاح،

على أساس أن زيادة عدد المساهمين يؤدي إلى المزيد من المعلومات المفصح عنها؛

2-2-3 قيد المؤسسة بسوق الأوراق المالية: ولهذا العامل أثر مباشر في زيادة الإفصاح، بسبب

الشروط التي تضعها تلك الأسواق، حيث تقوم المؤسسات المقيدة بسوق الأوراق المالية، والتي يتم التعامل في أسهمها أو سنداتهما، بتسجيل عدد من النماذج والإيضاحات عن أهداف المؤسسة ونشاطها ونتائج أعمالها (علي 2007، 96 بتصرف).

الخلاصة:

يعتبر الإفصاح المحاسبي وسيلة هامة في زيادة كفاءة سوق رأس المال نتيجة لما يوفره الإفصاح من معلومات يحتاج إليها سوق رأس المال. فالمعلومات تمثل شريان الحياة لسوق رأس المال، كما أنها تساعد على تخفيض درجة عدم التأكد وتخفيض مشكلة عدم تماثل المعلومات. الأمر الذي يؤدي إلى كبر حجم سوق رأس المال متمثلا في زيادة عدد الأسهم المعروضة للشراء والبيع وكذلك في زيادة حجم التعامل (عمليات الشراء والبيع)، وهذا يؤدي إلى توزيع المخاطر بطريقة أفضل بين المشاركين في سوق رأس المال، وبالتالي التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية.

إلا أنه في الفترة الأخيرة كثرت المشاكل والأزمات المالية نتيجة عدم كفاية المعلومات المفصح عنها إجباريا وعدم إتاحة المعلومات إلى كافة الأطراف، وزيادة مشكلة عدم تماثل المعلومات بالإضافة إلى استغلال بعض الأطراف للمعلومات الداخلية للشركات بهدف تحقيق عوائد غير عادية على حساب البعض الآخر، وكذلك زيادة المضاربة على أسعار الأسهم نتج عنها نوع من الإرباك والفوضى لمستوى أداء سوق رأس المال، لذلك نادى كثيرا من الجهات بضرورة التوسع في الإفصاح المحاسبي.

نتائج الدراسة:

يمكن إجمال النتائج المتوصل إليها من خلال هذا البحث في العناصر التالية:

- إن عدم وجود الإفصاح الإلزامي عن التنبؤات المستقبلية يخلق سوق للمعلومات يستفاد منه القادرين على تحمل تكاليفه فقط، وأن الإفصاح الاختياري عن التنبؤات قد يؤدي إلى التحيز من خلال قيام الإدارة بالإفصاح عن المعلومات الإيجابية فقط:

- يعتبر الإفصاح الاختياري هو بداية التوسع في الإفصاح المحاسبي، نتيجة دوره الهام في زيادة كفاءة وفاعلية سوق رأس المال من خلال تخفيض مشكلة عدم تماثل المعلومات، وتخفيض تكلفة رأس المال وزيادة السيولة في سوق رأس المال؛
 - يعتبر الإفصاح في إعداد التقارير المالية عن المعلومات الضرورية التي تكفل الأداء الأمثل لأسواق رأس المال الكفاءة، ويفترض هذا وجوب عرض معلومات كافية تسمح بالتنبؤ باتجاهات التوزيعات المستقبلية، واختلاف وتغاير الإيرادات المستقبلية. وتمتلك الهيئات الحكومية والدائنين عموماً قدرة الحصول على معلومات إضافية وفقاً لاحتياجاتهما؛
 - يتأثر مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية السنوية بعوامل داخلية، وأخرى خارجية، وباحتياجات مستخدمي البيانات المحاسبية. كما يتأثر مستوى الإفصاح الاختياري أيضاً بالمنافع المتوقعة منه والأخطار المرتبطة به؛
 - يجذب الإفصاح الاختياري الشركاء الأفضل للمؤسسة؛
 - تكون سوق الأوراق المالية كفوفاً بالنسبة لنظام معين من المعلومات إذا كانت أسعار الأوراق المالية تعمل كما لو كان كل فرد يعرف هذا النظام للمعلومات معرفة كاملة؛
 - تمثل المعلومات شريان الحياة لسوق رأس المال، كما أنها تساعد على تخفيض درجة عدم التأكد وتخفيض مشكلة عدم تماثل المعلومات.
- التوصيات:
- وفي الأخير فإن الباحث يوصي بما يلي:
 - يجب أن يحظى موضوع الإفصاح الاختياري بالقدر الكافي من الدراسات الأكاديمية إلى جانب الاهتمام من قبل المنظمات المهنية ومن أساتذة الجامعات في أقسام المحاسبة لكي يحقق الأهداف المتوخاة منه والمتمثلة في الرفع من كفاءة السوق المالية؛
 - يجب وضع أنظمة وتعليمات توجب كافة المؤسسات على تطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي الاختياري، فضلاً عن تحديد القوائم المالية للإفصاح عنها؛
 - عند إضافة أو تقديم أية معلومات إضافية للأطراف المستفيدة، يجب الأخذ بعين الاعتبار محدد أو قيد التكلفة والمنفعة عن المعلومات المالية ضمن البنود التي تحتويها القوائم المالية؛
 - إعادة النظر في التشريعات والممارسات المحاسبية بشأن الإفصاح الاختياري، لتحديد حجم المعلومات التي تخدم أصحاب المصالح كي لا يحدد عن الهدف المحدد له؛
 - إعادة تأهيل المدققين الداخليين والخارجيين وأعضاء لجنة التدقيق وأعضاء لجنة الحوكمة حتى يتمكنوا من تحديد المعلومات المحاسبية الإضافية التي يجب الإفصاح عنها من أجل خدمة الأطراف المستفيدة.

سواء مساهمين أو غير من أصحاب المصالح، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى استيعاب وتطبيق الإصدارات المهنية المختلفة لاسيما تلك الصادرة عن FASB والمتعلقة بالاعتبارات الستة الخاصة بالإفصاح المحاسبي الاختياري.

قائمة المصادر والمراجع

أمين السيد أحمد لطفي. نظرية المحاسبة: القياس والإفصاح والتقرير المالي عن الالتزامات وحقوق الملكية، ج 2. الإسكندرية: الدار الجامعية، 2007.

إيمان محمد سعد الدين. "دراسة أثر الملكية العائلية على الإفصاح الاختياري بالتقارير السنوية المنشورة للشركات المساهمة المصرية." مجلة المحاسبة المصرية، ع 03، 2012: 944-980.
بابان إبراهيم عليوي الجبوري. "الإفصاح الكامل عن المشتقات المالية كأحد أدوات الاستثمار وأثره على ثقة التعاملات مع المؤسسات." مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، ع 24 مج 08، 2012: 267-288.

بندر مرزوق الشلاحي. تحديد طبيعة الإفصاح الاختياري عن الموارد البشرية في التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة العامة في الكويت، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة. عمان، الأردن: كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2012.
جودة عبد الخالق وكريمة كريم. أساسيات النقود والبنوك مع التطبيق على مصر. المجلد 2. دار النهضة العربية، 2002.

حازم خالد محمد الصفدي. أثر الإفصاح المحاسبي الاختياري في التقارير المالية على قرارات المستثمرين في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان. الأردن: جامعة الزرقاء، 2014-2015.
حسين أحمد دحدوح ورشا أنور حمادة. "نموذج مقترح لقياس الإفصاح الاختياري وتطبيقه في بيئة الأعمال السورية." مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، ع 01 مج 31، 2015: 9-42.
رسمية أحمد أبو موسى. الأسواق المالية والنقدية. مج 1. عمان، الأردن: دار المعتمد للنشر والتوزيع، 2005.
رشا حمادة. "قياس أثر الإفصاح الاختياري في جودة التقارير المالية." المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، ع 4 مج 10، 2014: 674-698.

سالم صائب. "أثر الإفصاح الاختياري في جودة الإبلاغ المالي." مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، 2018.
سعود جايد العامري. المحاسبة الدولية. المجلد الأولى. عمان، الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع، 1431هـ-2010م.

عباس مهدي الشيرازي. نظرية المحاسبة. الكويت: منشورات ذات السلاسل، 1990.

- عبد الوهاب نصر علي. القياس والإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة العربية والدولية، ج 1. الإسكندرية: الدار الجامعية، 2007.
- عفت أبو بكر محمد الصاوي. دراسة دور الإفصاح المحاسبي في حوكمة الشركات في إطار برنامج الخصخصة في مصر، رسالة لنيل درجة دكتور الفلسفة في المحاسبة. جامعة الإسكندرية: كلية التجارة، قسم المحاسبة، 2010.
- كمال الدين الدهراوي. تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2006.
- لطيف زيود. "مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة المسجلة في سوق دمشق للأوراق المالية". مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، ع 03 مج 33، 2011.
- لطيف زيود وآخرون. "دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار". جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، ع 1 مج 29، 2007: 177-189.
- محمد صالح الحناوي. الاستثمار في الأوراق المالية. الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003.
- نوفان حامد محمد العليمات. القياس المحاسبي لتكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها في القوائم المالية الختامية. دمشق: سوريا، 2010.
- هديل توفيق أبو اليزيد أبو شلوع. محددات الإفصاح المحاسبي الاختياري في شركات المساهمة: دراسة نظرية وميدانية في بيئة الأعمال المصرية. مصر: جامعة طنطا، كلية التجارة، 2013.
- يحيى محمد القضاة. دور الإفصاح المحاسبي في إظهار القيمة السوقية الحقيقية لأسهم الشركات المتداولة في بورصة عمان، رسالة مقدمة استكمالاً للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة. الأردن: جامعة عمان العربية، 2004.
- FAKHFAKH, Mehdi NEKHILI et Ines. «Comptabilité-Contrôle-Audit et Institution.» Les relations entre les mécanismes de gouvernement et l'indice de divulgation volontaire d'informations, Jan 2006: 1-46.
- Kate MOONEY .Essential accounting dictionary. 1st Ed .Canada: Sphinx.2008
- Meek, Frederick D. S. Choi and Gary K. International accounting. Vol. 7th Ed. USA: Pearson Education, 2011.
- Murya Habbash and al. "The Determinants of Voluntary Disclosure in Saudi Arabia: An Empirical Study." International Journal of Accounting Auditing and Performance Evaluation, Volume 12, Aug 2016: 213-236.
- ROUSSEAU, J-M. Introduction à la théorie de l'assurance. Paris: DUNOD, 2001.

References

- Amin Elsayed Ahmed Lotfy, Accounting Theory: Measurement, Disclosure and Financial Reporting of Liabilities and Equity, Part 2.2007.
- Iman Muhammad Saad Al-Din, A study of the impact of family ownership on voluntary disclosure in the annual reports published by Egyptian joint stock companies.” The Egyptian Journal of Accounting, No. 03, 2012: 944-980.
- Baban Ibrahim Aliwi Al-Jubouri, A Complete Disclosure of Financial Derivatives as One of Investments Means and Its Effect on the Confidence of Transactions between Companies, Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, 2012, Volume 8, Issue 24, Pages 267-288.
- Al Shalahy, Bandar Marzuq (2012). Determining the nature of voluntary disclosure of human resources in the financial reports of Kuwaiti industrial public shareholding companies, A thesis submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master in Accounting, Faculty of business, Middle East University - Jordan , 2012.
- Gouda Abdel-Khalek and Karima Korayem, Fundamentals of Money, Banking, Dar Al Nahda Al Arabia, 2002.
- Hazem Khaled M. Alsafadi, The Impact of Voluntary Accounting Disclosure in the Financial Reports to rationalize the investors decisions in Industrial Companies Listed on the Amman Stock Exchange (Field Study), A thesis submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master in Accounting, Faculty of Graduate Studies, Zarqa University, Jordan - Zarqa; 2014-2015.
- Hussein Dahdouh and Rasha Hamada, Proposed model for measuring and applying voluntary disclosure in the Syrian business environment, Damascus UNIV. Journal Vol.(31)-Number (1) 2015, 09-42.
- Rasmiah Ahmed Abu Musa. Financial and monetary markets. Volume 1. Amman, Jordan: Dar Al-Moataz for Publishing and Distribution, 2005.
- Rasha Hamada, Measurement of the Impact of Voluntary Disclosure in the Quality of Financial Reports, Jordan Journal of Business Administration, Vol.(10)-Number (4), 2014, 674-698.
- Saeb S. Mohammed, The effect of Voluntary Disclosure in the Quality of Financial Reporting. Case study on companies listed in Iraq's Securities Exchange, Journal of Baghdad College of Economic sciences University, 2018, Volume , Issue 54, Pages 251-268.
- Saud Jaid Al-Amiri. international accounting. First Vol. Amman, Jordan: Dar Al-Manhaj for Publishing and Distribution, 2010.
- Abbas Mahdi Shirazi. accounting theory. Kuwait: That Al Salasil Publications, 1990.
- Abdel Wahab Nasr Ali, Accounting measurement and disclosure according to Arab and international accounting standards, Part 1. Alexandria: El-dar el-gamaya, 2007.

- Effat Abou Bakr Mohamed Elsayy, Studying the role of accounting disclosure in corporate governance within the framework of the privatization program in Egypt, a dissertation for obtaining the degree of Phd in Accounting. Alexandria University: Faculty of Commerce, Accounting Department, 2010.
- Kamal Al-Din Mustafa Al-Dahrawi, Analysis of financial statements for investment purposes, Alexandria: Modern Office Publish, 2006.
- Latif Zayoud, Voluntary Disclosure Level in the Annual Reports of the Syrian Joint Stock Companies that Listed on Damascus Securities Exchange, Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (33) No. (3) 2011, 27-44.
- Latif Zayoud & All, The role of the accounting disclosure in the Security market in guiding the decision of investment, Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research-Economic and Legal Sciences Series Vol. (29) No (1) 2007, 177-189.
- Mohammed Saleh Al-Hinnawi, Investing In The Stock Market, El-dar el-gamaya, Alexandria, 2003.
- Nofan Hamed Mohamed AL-OLIMAT, Accounting measurement of the costs of social responsibility activities and disclosure in the financial statements "practice case on the Jordan Petroleum Refinery Company Public Shareholding Co., Ltd", A thesis submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Phd in Accounting, Faculty of Economy, Damascus University, Damascus - Syria; 2014-2015.
- Hadeel Tawfiq Abu al-Yazid Abu Shaloo, Determinants of voluntary accounting disclosure in joint stock companies: a theoretical and empirical study in the Egyptian business environment. Egypt: Tanta University, Faculty of Commerce, 2013.
- Muhammad Yahya Al-Qudah, The role of accounting disclosure in explaining the intrinsic market value of corporations shares trading in Amman Stock Exchange, A thesis submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master in Accounting, Jordan: Amman Arab University, 2004.
- FAKHFAKH, Mehdi NEKHILI et Ines. «Comptabilité-Contrôle-Audit et Institution.» Les relations entre les mécanismes de gouvernement et l'indice de divulgation volontaire d'informations, Jan 2006: 1-46.
- Kate MOONEY .Essential accounting dictionary. 1st Ed .Canada: Sphinx.2008
- Meek, Frederick D. S. Choi and Gary K. International accounting. Vol. 7th Ed. USA: Pearson Education, 2011.
- Murya Habbash and al. "The Determinants of Voluntary Disclosure in Saudi Arabia: An Empirical Study." International Journal of Accounting Auditing and Performance Evaluation, Volume 12, Aug 2016: 213-236.
- ROUSSEAU, J-M. Introduction à la théorie de l'assurance. Paris: DUNOD, 2001.